

النسب في العربية بين الشكل والوظيفة والدلالة

عاطف عادل المحاميد، عماد الدين نايف الشمري، منصور عبد الكريم الكفاوين، ناديا حسين الطويسات*

ملخص

تتاول علماء اللغة القدامى والمحدثون النسب _ في الغالب الأعم_ من خلال بنيته: الصوتية والصرفية، ولكن دراسة تعالقه مع الكلمات الأخرى وما يفرضي إليه من دلالات لم تلق اهتماماً كبيراً عندهم؛ فقد أشاروا إلى بعض منها، غير أنّ ثمة معاني أخرى للنسب لم يشر إليها علماء اللغة في مصنفاتهم، إذ يمكن كشف أبعاده الدلالية في الاستعمالات اللغوية على اختلاف سياقاتها الاجتماعية والمقامية. هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلامات الشكلية والجوهرية لمبحث النسب وأهميتها في التصنيف اللغوي والصرفي، ومن ثمّ بيان المقاصد والدلالات التي يمكن أن يفرضي إليها النسب، وتوضيح الصور التي يمكن أن يؤوّل فيها استعماله وفق سياقاته المتعددة، مرةً بمعانيه المحددة، ومرةً أخرى بمعانٍ مجازيةً متباينة.

الكلمات الدالة: النسب، العلامة الشكلية، العلامة الجوهرية، دلالات النسب.

المقدمة

يرى الصرفيون العرب أنّ السوابق واللواحق من العلامات التي جيء بها لمعانٍ مخصوصة، وأنّ هذه المعاني لا تتحقّق إلاّ إذا ضُمّت لبنية صرفيةً مستقلة، لذلك كانت المباني الصرفية المستقلة هي محور اهتمامهم، لأنها معرضة للتغيّر والتحوّل؛ ولأنّ المعاني التي جاءت لأجلها العلامات لا تتحقّق إلاّ فيها.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلامات الشكلية والوظيفية الجوهرية لمبحث النسب بعدها أسساً في ضبط حدود الاسم المنسوب، ومن ثمّ استخلاص وظائف النسب السياقية التي تتجاوز البنية اللغوية صوتياً وصرفياً؛ لبيان ما تقضي إليه من دلالات بتنوع سياقاتها التداولية والاستعمالية.

إذ نجد أنّ النحاة والصرفيين القدامى نظروا في تصنيفهم للاسم المنسوب بضرورة توافر العلامة الشكلية له وهي الياء المشددة الملحقة في آخره، وعدوها الأساس المتين الذي بنوا عليه تصنيفهم للاسم المنسوب، لكننا نجد في بعض المواضع خروج ياء النسب عما أجمع عليه الصرفيون من قواعد، أو مخالفة القواعد المقررة، بتأديتها لمعانٍ وظيفيةً أخرى، فكان من اللازم حينئذٍ اللجوء إلى علامة وظيفيةً محددة تحدد انتماء البناء أو الصيغة إلى باب النسب دون أن يقع الخلاف بين الصرفيين في تصنيفها الصرفي؛ لإمكانية إدراكها بالحس والتداول والمقام.

تكمن أهمية الدراسة في الكشف عن العلامات الشكلية والوظيفية لباب النسب وبيان أهميتها في التصنيف الصرفي، زيادة على الكشف عن دلالات النسب وبيان دورها في التحليل الدلالي للوصول إلى المعنى المراد.

اتكأت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، فعمدت في البداية إلى تبيين أصل القاعدة الصرفية التي انطلق منها الصرفيون في باب النسب، وذلك بالوقوف على وصف لاحقة النسب وصيغته وتوجيه دلالاتها وتحليلها، وموازنة دلالة الصيغة بالسياقات المقالية الواردة في استعمالات العرب مع مراعاة المقام.

لم يغفل الصرفيون العرب الدور الاجتماعي للبنية الصرفية وما تقضي إليه من وظائف ودلالات على مستوى التواصل والتأثير والوصف والمعرفة، فنهضت هذه الدراسة بمحاولة تتبع هذه الدلالات في الاستعمالات اللغوية المتعددة، التي لا نعدم وجود عدد من الإشارات التي ضمّنها العلماء الأوائل في مؤلفاتهم أثناء توسعهم في معالجة دلالات النسب، إلا أنّ تلك الوظائف الدلالية قد اعتورها بعض النقص في تتبع تلك الدلالات التي حصرت بثلاثة أو أربعة معانٍ.

وقد حظي موضوع النسب باهتمام العلماء قديماً وحديثاً، إلا أنّ أغلب الدراسات كانت تُعنى بالجوانب الصرفية والصوتية للتغيرات التي يُحدثها مورفيم النسب على الكلمات العربية وتصنيفها وفق القواعد المعيارية بين القياس والسماح.

* قسم اللغة وآدابها، جامعة الحسين بن طلال، معان، الأردن. استلام البحث 2018/12/14، وتاريخ قبوله 2019/5/1.

وتماست هذه الدراسة في بعض مسائلها مع عدد من الدراسات السابقة من نحو دراسة: دراسة (عمر علي الباروني). الموسومة بـ (مورفيمات النسب في العربية القديمة والمعاصرة: دراسة صرفية)، التي بسطت الحديث عن معنى النسب وذكر مورفيماته وتأصيلها وبيان أنواعها. اتفقت دراستنا مع هذه الدراسة بتناول مورفيمات النسب بأنواعها المختلفة، ولكنها خالفتها بتصنيف المورفيمات بين الشكل والوظيفة، زيادة على كشفها عن دلالات الأسماء المنسوبة وخروجها إلى معانٍ سياقية وتداولية. ودراسة (محمد خالد كميل)، المعنونة بـ (شواذ النسب في العربية: الظواهر والعلل)، ودراسة، سليمان العايد، الموسومة بـ (شواذ النسب)، إذ بحثت الدراستان فيما خالف القياس في أبنية الصَّرف المعروفة، فحاولتا رصد ما خالف القياس من الأبنية الصَّرفية عند القدماء مع محاولة تليل أسباب الشذوذ، أما هذه الدراسة _ وإنْ احتوت في ثناياها على بعض قضايا الشذوذ_ فقد تناولت النسب بلواحقه وصيغته المتعددة مبيِّنة وظائفه السياقية.

ودراسة عباس بن علي السوسوة. التي دارت حول (النسب إلى الجمع في العربية)، هدفت إلى دراسة النسب إلى الجمع وتحليل ما يتعلَّق بها من قضايا، ودراسة، (أحمد مطلوب) الموسومة بـ (زيادة الألف والنون في النسب)، هدفت إلى بيان أن النسب إلى الألف والنون والياء المشددة مغايرة للنسبة إلى الياء المشددة وحدها، مشيراً إلى بعض الأغراض السياقية لهذا النوع من النسب، أما دراستنا هذه فقد خالفت الدراستين السابقتين بتناولها مورفيمات النسب بأنواعها المختلفة، مع بيان دلالاتها في السياقات التداولية المتنوعة. ومن الدراسات الأخرى دراسة (حمود ناصر نصار)، الموسومة بـ (أبنية صرفية تحمل معنى النسب دراسة صرفية دلالية)، إذ عُنيَت الدراسة بالأبنية المنقولة من أبوابها لتحقيق معنى النسبة، وسعت إلى الوقوف على دلالة النسبة في تلك الأبنية سواء أكانت مشهورة أم محمولة على وجه من الوجوه. ودراسة (طارق النجار) الموسومة بـ (المنسوبات السماعية)، التي عنيَت بتتبع الأسماء المنسوبة التي يعدل فيه عن القياس، أو ما جاء من صيغ صرفية بغير ياء النسب محمولة على النسب لا على الفعل. إلا أن هذه الدراسة خالفت سابقتها باهتمامها بالكشف عن العلامات الشكلية والجوهرية لباب النسب، سواء أكان بلاحة الياء المشددة أم بلواحق صرفية أخرى أم بالصيغة الصَّرفية المحمولة على النسب، زيادة على كشفها عن دلالات الأسماء المنسوبة وخروجها إلى معانٍ سياقية ومقامية عديدة غير تلك الدلالات التي تكررت في المصنَّفات الصرفية جميعها، وهو ما تفرَّدت به هذه الدراسة عن جميع الدراسات التي تناولت النسب بالبحث والدراسة.

واقترضت طبيعة الدراسة أن تكون في تمهيد وثلاثة مطالب وخاتمة، وقد حوى التمهيد نبذة عامة عن مفهوم النسب وبيان أبرز التغييرات التي يحدثها على الأسماء، أما المطلب الأول، فأوردنا فيه حديثاً عن العلامة الشكلية للنسب وبيان أثرها في تصنيف الأسماء المنسوبة وما خرج من البنى عن نطاق النسب على الزعم من وجود لاحقة النسب، وجاء المطلب الثاني لبيان مفهوم العلامة الوظيفية الجوهرية وبيان الأنماط والصيغ الاستعمالية التي حُمِلت على باب النسب على الزعم من غياب لاحقة الياء المشددة، وأُفرد المطلب الثالث للدلالات السياقية والمقامية للنسب في الاستعمالات العربية.

التمهيد:

إنَّ الدارس لمبحث النسب في الأبواب الصرفية يجد أن علماء اللغة القدامى والمتأخرين على تعدد مذاهبهم المختلفة في التعبير عن مفهوم النسبة بين مصطلحي (النسب والإضافة)، حيث أوردهما سيبويه في تسمية أول باب من أبواب النسبة في قوله: "هذا باب الإضافة وهو باب النسبة، اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل، ألحقت ياءٍ الإضافة" (سيبويه، 1430هـ - 2009م، ج3/ص415) فكانوا يسمون الياء المشددة التي تلحق المنسوب ياء الإضافة، إلا أن مصطلح النسب وهو المصطلح الأكثر شيوعاً عند القدامى والمحدثين.

مفهوم النسب لغة: هو العزو، و في الاصطلاح إلحاق ياء مشددة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجزء منها، نحو: يمني: نسبة إلى اليمن، ومغربي نسبة إلى المغرب، وقد أطلق سيبويه على ذلك اسم الإضافة؛ لأن نسبة الشيء إلى شيء آخر هي إضافته إليه (ابن يعيش، د.ت، ج5/ص141 والشاطبي، 1428هـ - 2077م، ج7/ص431، والبيدي، 2405هـ - 1985م، ص222). (الأُسْمَر، 1418هـ - 1997م، ص411).

والنسب هو أحد أساليب العربية التعبيرية عماده اللصق، إذ تلحق بأخر الاسم (ياء مشددة) وهي التي تحمل معنى النسبة (عبد الجليل، 1998م، ص440)، ومورفيمات النسب بصفة عامة كثيرة ومتنوعة، أحياناً تكون على هيئة مورفيم مقيد كالياء المشددة التي تعدّ من اللواحق البعدية، وهي من أشهر مورفيمات النسب المعتمدة في تكوين معنى النسب الصَّرفي (عبد الجليل، 1998م،

ص233-252).

وينشأ من إلحاق الياء المشددة في آخر الاسم زيادة معنوية كبيرة، إذ يصير اللفظ بصورته الجديدة مركباً من الاسم الذي يدل على مسمى أو من الياء التي تدل على نسبة ذلك الاسم؛ لذلك يؤول بمشتق؛ لأنه يتضمن معناه (المعيني، 1982م، ص179).
يُحدث مورفيم النسب المقيد ثلاثة تغييرات (الأشموني، 1939م، ج3/ص433، والأزهري، 1427هـ - 2006م، ج2/ص587):

أولها: لفظي، وهو ثلاثة أشياء: لا بد في النسب من زيادة ياء مشددة على آخر الاسم (المنسوب إليه)، ولا تزداد إلا في آخر اسم، ويجري عليها الإعراب بعلماته المختلفة تبعاً لحال الجملة. ولا بد أيضاً أن يكون قبلها كسرة.
وثانيها: معنوي، بأن يجعل اللفظ المشتمل على ياء النسب اسماً لشيء لم يكن اسماً له من قبل، بمعنى أنه يجعل ذلك اللفظ اسماً للمنسوب؛ بعد أن كان من غير ياء النسب اسماً للمنسوب إليه.
وثالثها: حكمي، بأن يجعل الاسم المختوم بياء النسب في حكم المشتق العامل؛ فيعامل معاملتها في رفعه الظاهر والمضمر بأطراد، نحو: هاشم، عربي أبوه. وهذا أثر حكمي من آثار النسب الحكمية.
وقد يقع مورفيم (الياء المشددة) في أواخر الأسماء، لكنه ليس بالضرورة أن يحمل معنى النسبة، فتعدّ الياء حينئذ علامة شكلية شابهت الاسم المنسوب في هيئة اللاحقة البعدية، وخالفته في الوظيفة، فنقل الاسم إلى معنى آخر مخالف للنسبة.
وقد يأتي النسب على هيئة مورفيم (حر) غير مقيد كالصريح الصرفية، وبعض اللواحق الأخرى غير لاحقة الياء المشددة؛ وعليه، فإن معنى النسبة إلى صفة ما لا يفهم في كثير من الأحيان من المورفيمات الشائعة في العربية، بل يفهم من مورفيمات تستعمل لحمل معنى النسبة وإن كانت غير شائعة (الباروني، 2015): ص233 - 252، فعندئذ يمكن وصفها بالعلامة الوظيفية. يدور المطالبان التاليان حول بيان العلامتين الشكلية والوظيفية للنسب وبيان أثرهما في التصنيف:
المطلب الأول: العلامة الشكلية للنسب:

يُعنى بالعلامة الشكلية: هي الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي (الساقني، 1397هـ - 1977م، ص180) وهذه العلامة تنشأ من علاقة بين الكلمة ومدلولها، ويقصد بذلك أن الدال لا توجد بينه وبين مدلوله علاقة معللة إنما يمثل الدال اختياراً صوتياً، تواضع عليه أهل اللغة الواحدة للدلالة به على مدلول معين.
ويمكن أن ننطلق في تحديد العلامة الشكلية للنسب من تحديد القدامى لمفهوم النسب، إذ يقول الشريف الجرجاني: "الاسم المنسوب: هو الاسم الملحق بآخره ياء مشددة مكسورة ما قبلها علامة للنسبة إليه كما ألحقت التاء علامة للتأنيث نحو: بصري وهاشمي (الجرجاني، 1407هـ - 1987م، ص47). وقال في تعريفه للإضافة التي بمعنى النسبة: هي النسبة العارضة للشيء بالقياس إلى نسبة أخرى كالأبوة والبنوة" (الجرجاني، 1407هـ - 1987م، ص50-51).

فالتعريف السابق للاسم المنسوب ارتكز في بيان معناه بالدرجة الأولى، على الناحية الشكلية، وذلك أن العلماء قد نظروا إلى الاسم المنسوب بناء على الياء المشددة الملحقة في آخره، وعدوها هي الأساس المتين الذي بنوا عليه تعريفهم، وهي علامة لذلك الاسم كعلامة التأنيث في الاسم المؤنث.

وبناء على ما سبق يتضح لنا أن الاسم المنسوب يدل على نسبة شيء إلى شيء، وهذه العلامة الجوهرية لمعنى النسبة، قد استطعنا التوصل إليها من خلال تلك العلامة الشكلية التي تتمثل بلاهقة الياء المشددة في نهاية الاسم المنسوب، إذ تدل على نسبته إلى شيء ما، وهذه الياء المشددة اللاحقة للاسم المنسوب تمثل علامة شكلية للمعنى واللفظ، فلو أردنا أن ننسب شخصاً ما إلى البصرة دون علامة النسبة لوجب علينا أن نقول: رجل من البصرة، أو مذهب تابع للبصرة، وهكذا من الأوصاف التي تؤذيها علامة النسبة في الاسم المنسوب، واستطاعت أن تؤذي هذا المعنى وفق السياق المطلوب دون زيادة في الكلام، أو إكثار في الوصف.
ولكن في حقيقة الأمر إن العلامة الشكلية وهي (لاحقة الياء) لا تعطي مؤشراً حقيقياً يؤكد تصنيف الكلمة إلى باب النسب، فقد وردت العديد من الألفاظ المختومة بياء مشددة لكنها لا تدل على معنى النسبة، ويظهر ذلك في كل مما يلي:

أولاً: النسب غير الحقيقي (وقوع الياء لازمة حقيقية في آخر الاسم)

لقد أدرك الصرفيون القدامى أن الياء المشددة التي تقع أواخر الأسماء ليس بالضرورة أن تكون دالة على النسب، والدليل على ذلك تسميتهم لبعض المباحث أثناء معالجتهم للتغيرات الصوتية والصرفية في بنية الاسم المنسوب من نحو: (النسب إلى ما فيه ياء مشددة)، وذلك عندما يريدون النسب إلى الاسم المختوم بياء مشددة واقعة بعد حرف أو حرفين أو ثلاثة فأكثر (نحو: حي، وطبي، ونبي، وعلي، ومرمي).

وبناءً على ما سبق يمكن القول: إن الاسم المنسوب يرتبط بقسمين أساسيين هما: النسب الحقيقي: وهو ما كان دالاً على نسبة الاسم إلى جهة من الجهات كالأب والبلدة والصناعة، نحو: هاشمي وبصري (ابن يعيش، د.ت، ج 5/ص 143). فتأثيره في المعنى يظهر عند الإتيان بالياء المشددة المكسور ما قبلها لتدل على ذات معينة قد اتصفت بصفة معينة أو نسبت إلى شيء معين، ويلحق بالمشقات؛ لأنه وصف معين للذات المنسوبة.

والقسم الثاني (النسب غير الحقيقي): وهو ما لم يكن له تأثير في المعنى في نسبة شيء إلى ما ذكر، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون آخره منتهاً بياء مشددة مكسور ما قبلها، غير أن البنية لا دلالة لها على معنى النسب ألبتة، كقولنا: (كرسي، وبردق وقرمي).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمُوتَ وَالْأَرْضَ ﴾ (سورة البقرة: 255) فإن الياء في كلمة (كُرْسِيَّة) مشددة مكسور ما قبلها، لكن هذا لا يعني أنها منسوبة؛ لعدم وجود من تنسب إليه، فالياء فيها لازمة للكلمة وليست للنسب (السيوطي، 1413هـ-1992م، ج 3/ص 407)، ألا ترى أن كرسياً ليس بأب ولا بلدة ولا شيء مما ينسب إليه، وإنما هو شيء تعلق باللفظ، ويؤكد ذلك أنها لو كانت منسوبة لخرجت إلى حيز الصفة (ابن يعيش، د.ت، ج 5/ص 143).

ثانياً: وقوع الياء المشددة في آخر الاسم للمبالغة والقوة وإشباع معنى الصفة

جاء في الكشاف في قوله تعالى: ﴿ فَاتَّخَذْتُمُوهُمْ سُخْرِيًّا ﴾ (سورة المؤمنون: 110) السخري بالضم والكسر مصدر (سخر) كالسخر، إلا أن في ياء النسب زيادة في قوة الفعل كما قيل: الخصوصية في الخصوص (الزمخشري، 1421هـ-2001م، ج 3/ص 208)

وجاء في الخصائص في باب (الاحتياط في إشباع معنى الصفة) كقوله (ابن جني، 2010م، ج 3/ص 106-107) والسامرائي، 2006م، ص 151):

والدهر بالإنسان دؤاري

أي: دؤار، ومحلّ الشاهد في قوله: (دؤاري)، جاء في اللسان: أي دائر به، على إضافة الشيء إلى نفسه، أي نسبه إلى نفسه، لأن دؤاري منسوب إلى دؤار، فلفظ المنسوب إليه كلفظ المنسوب (ابن منظور، د.ت، مادة (دور))، وقال ابن سيده: هذا قول اللغويين، قال الفارسي هو على لفظ النسب، وليس بنسب، ونظيره بُخْتَى وكِرسِي.

أشار ابن جنّي إلى أنه قد تدخل الياء المشددة لإشباع معنى الصفة لا النسب، فحينئذ لا يقال لهذه الأسماء إنها منسوبة، ولا لياتها إنها ياء النسب، في حين أكد السيوطي أن الياء في هذه الكلمة غير لازمة، فلا يقال: إنها زائدة للمبالغة؛ لأن المبالغة استقيدت من بناءه (فعال) (السيوطي، 1413هـ-1992م، ج 3/ص 407)

وقوله: غُضِف طواها الأمس كلابي

وألحقوا للمبالغة ياء كياء النسب فقالوا: (أحمري)، و (دؤاري)، كما قالوا زاوية ونسابة، إلا أن زيادة هاء التأنيث للمبالغة أكثر (ابن مالك، 1960م، ج 4/ص 1960). ومنها لحاق الياء علامة للمبالغة كقولهم: رجل أعجمي وأشعري (السيوطي، 1413هـ-1992م، ج 3/ص 407).

ثالثاً: ألفاظ جاءت على صورة النسب وليست بنسب (زيادة الياء المشددة زيادة عارضة)

إن العلامة الشكلية للنسب (لاحقة الياء المشددة) بمفردها قد لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها دون تظافر القرائن المعنوية والوصفية.

والعرب تصوغ كثيراً من الصفات بزيادة ياء مشددة غير لازمة؛ لإفادة التأكيد لا النسب، قال الخليل: "والأزجحي مأخوذ من راح يراح، كما يقال للصلت المنصلت: أصلتي، وللمجتنب: أجنبي، والعرب تحمل كثيراً من النعت على أفعلٍ، فيصير كأنه نسبة (الفرهيدي، 1410هـ، ج 3/ص 294).

وقد أورد السيوطي في كتابه المزهر باباً في ذلك وسمه ب(ذكر ما جاء على لفظ المنسوب)، ويبدو أن هذا التصنيف مبعثه النظر إلى ما آل إليه الاسم المنسوب في صورته الشكلية، فهي ألفاظ جاءت على لفظ النسب وليست بنسب. ومن ذلك قولهم: "البزدي، والخطمي والقلمي: الرصاص، والنحني، وخزني المتاع: سقطة. والبزني: ضرب من أجود التمر. والخزدي: واحد خزدي القصب. ودردي الزيت والجذبي من الإبل: الشديد. والبحري: الشر والأمر العظيم. والسخري من السخرة. والسخري من الهزؤ. والغبري: ما نبت من السدر على شطوط الأنهار وعظم. والقمري والدبسي والكذري: أنواع من الطير. والكرسي: والخنني: الحداد، ويقال الزراد. وجعله ظهرياً. والقصري: الفصارة. والرابعي: ضرب من الحمام. والرابعي: الرمح. وجمل ضهابي: أصهب اللون.

والملاحى: عنب أبيض في حبه طول. والخُدَّاري: الأسود من السحاب وغيره. والخُضاري: طائر. وزخاريّ النبت: زَهْرُه. والخُدَّاقى: الفصيح اللسان والقَطامي: الصقر. وشاب غدانيّ وغدانيّ: ممتلئ شباباً. والعَضَلبيّ من الرجال: الشديد. والجَغْطريّ: اللفظ الغليظ. والعَبْقريّ: الرجل الذي ليس فوقه شيء في الشدة ونحوها. والصَمْعريّ: الرجل الشديد. والبَحْثريّ: الجسم الحسن الميَّس في بُرديه. وعيش دَغْغليّ، أي واسع. والجَغْبريّة: المرأة القصيرة. واللُّؤدعيّ: الحديد الفؤاد. والجهوريّ: العظيم في مرآة العين. وبحر لجيّ. وكوكب دُرّيّ. وما بها دُبيّ أي أحد. والنُّميّ: الفلوس روميّ معرب. والرّيّ: واحد الرّيبين وهم الألوّف والأحوذى: الراعي المشمر للرعاية الضابط لما وليّ، والأحوزي - بالزاي - مثله. والأحورّي الناعم. والأريحيّ الذي يرتاح للندى. قال في الصّاح: يقال مشرك ومشركي، مثل دَوّ ودويّ، وسك وسكي، وقعسر وقعسري بمعنى واحد (السَّبوطيّ، د.ت، ج2/ص218-219).

وقد حصر طارق النّجار هذه الألفاظ في دراسة، فبلغ عدد الألفاظ التي تمثّل هذه الظاهرة أربعة وسبعين لفظاً، وخُص إلى أن غالب هذه الألفاظ صفات أريد المبالغة فيها، سواء بالزيادة أو بالنقص، وسواء بالمدح أو بالذم، وهي إمّا صفات للإنسان؛ نحو: أتويّ، وأجنبيّ، وأريحيّ، وأزعيّ... وغيرها، وإمّا صفات لحيوان؛ نحو: دوسريّ ودوسرانيّ، وراندنيّ، وصيعريّة، وذلك كلّه للجمل والناقاة، ونحو: عدلميّ للضّب، وإمّا للطير؛ نحو: راعيّة للحمام، وقطاريّ للصّقر، وإمّا للنبات؛ نحو: زخاريّ، وإمّا للجمادات؛ نحو: سراطيّ للسيف، وصلبيّ للمسّن، وقد تكون الصفة عامّة تطلق على كل شيء؛ نحو: الصمغريّ، وهو الشديد من كلّ شيء (النّجار، د.ت، ص38).

رابعاً: المصدر الصّناعيّ:

ومن المواضيع التي لا يظهر فيها تأثير الياء المشدّدة في تحديد العلامة الجوهرية للنسب (باب (المصدر الصّناعيّ))، إذ إنّ المصدر الصّناعيّ يكون بإضافة ياء مشدّدة وتاء التأنيث المربوطة، ولا يقع وصفاً في المعنى، مثل: حرّ: حرّة، حرّية الشّعب مطلب أساسيّ، فاللاحقة المصدرية (يّة) نقلت الصفة المشبّهة من الوصف إلى الجمود (عمر، 1414هـ-1994م، ص612). وممّا تظهره القواعد الصرفيّة أنّ المصدر الصّناعيّ يكون بإضافة ياء مشدّدة وتاء التأنيث المربوطة، وهو يتشابه مع الاسم المنسوب إلى مؤنث من الناحية الشكليّة، إلّا أنّ المعول عليه في التفرقة بينهما هو العلامة الجوهرية للاسم المنسوب، إذ إنّ زيادة ياء النسبة إلى آخر الاسم المنسوب تجعله دالاً على الوصف بعد أن كان جامداً، في حين إنّ المصدر الصّناعيّ ينقل الاسم من الوصف إلى الجمود.

فممّا يمكن قوله: إنّ العلامة الشكليّة: هي العلامة التي تتدخل في تحديد بنية الكلمة شكلاً فقط، وقد يفرض الاحتكام إليها فحسب إلى خلاف في تحديد انتماء النمط أو البنية إلى باب النسب؛ لأنّ العلامة الشكليّة ليست بمستوى واحد في الحكم على تصنيف الكلمة في باب النسب من حيث القوة والضعف الدلاليّ، إذ نجد عدداً من الألفاظ المختومة بياء مشدّدة قد حقّقت العلامة الشكليّة المتمثلة ببناء النسب، لكنّها افتقرت إلى تحقّق العلامة الجوهرية.

المطلب الثّاني: العلامة الوظيفيّة أو الجوهرية للنسب:

بعد أن أوضحنا مفهوم النسب وعلامته الشكليّة لا بدّ من الإشارة إلى أنّه ليست كلّ الأسماء المنسوبة تأتي متصلة بلاحة النسب، فقد يدلّ الاسم بذاته على معنى النسب مستغنياً عن لاحقة الياء، وهو بذلك يكون قد حقق العلامة الجوهرية للنسب. العلامة الوظيفيّة أو الجوهرية هي العلامة الأكيدة التي لا يمكن أن يقع الخلاف فيها في التصنيف اللغويّ لأنّها تُدرَك بالحسّ والتداول. وهذه العلامة هي (جعل الاسم المنسوب اسماً لشيء لم يكن اسماً له من قبل دالاً على وصف معيّن للذات المنسوبة)، وتطبيق هذه العلامة على الأسماء المنسوبة مهم جداً، إذ صنّفت بعض الصيغ والألفاظ في باب النسب على الرغم من تجرّدها من لاحقة الياء.

وقد أفرد سيبويه في كتابه باباً لهذا الأمر وسمه (ب) هذا باب من الإضافة تحذف فيه ياءي الإضافة) " (سيبويه، 1430هـ-2009م، ج3/ص381) وقال ابن يعيش: "اعلم أنّهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور؛ وذلك لأنّهم لم يأتوا ببناء النسبة) لكنّهم يبنون بناءً على نحو ما يدلّ عليه ياء النسبة" (ابن يعيش، د.ت، ج6/ص15). ويمكن حصر أنماط النسب التي جاءت على غير القياس الشكليّ مستغنية بذلك عن لاحقة النسب بما يلي:

أولاً: النسب بالصيغة:

إنّ النسب ليس مقصوراً على العلامة الشكليّة وهي لاحقة الياء المشدّدة وما تحدّثه من أثر في بنية الكلمة، فهناك أبنية صرفيّة نقلت من أبوابها لتحقيق العلامة الجوهرية لمعنى النسبة، وهي ما أطلق عليها اسم (النسب بالصيغة)، هذا الفرع من فروع النسب لا يخضع لقواعد النسب المعروفة، وليس تابعاً لما أطلق عليه إلحاق لاحقة النسب (العلامة الشكليّة للنسب)، بل هو خاضع للدلالة

المتوارثة عن العرب، فقد استعملوا صيغاً مختلفة تعارف أبناء العربية وتدارسوها على دلالتها على النسبة إلى شيء ما على غير مزاولة لصنعة أو حرفة (عبابنة، 2016م، ص359).

فتناول القدامى بنية النسب وذلك بضم أو إحاق ياء النسب المشددة إلى آخر الاسم المنسوب، لذلك نجد أن الفرق بين بنية النسب المتمثلة بإحراق الياء والصيغة ينحصر في أن الصيغة تعني الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها التي تحدد معناها، وتمكن من وزنها، وذلك بوضعها في قالب من قوالب الأبنية المقررة في المباحث الصرفية ثم العدول بها إلى معنى النسب.

ومن مظاهر العلامة الجوهريّة في الاسم المنسوب ما نجده في بعض الصيغ الصرفية التي تلحق بالاسم المنسوب، إذ يقال: تامر، أي ذو تمر، وبغال، أي ذو بغال، فهاتان الصيغتان تدلان على معنى الاسم المنسوب، ولكنهما لم تأتيا وفق صيغته القياسية (ابن السراج، 1417هـ-1996م، ج3/ص83)

إن مثل هذه الصيغ الصرفية التي ألحقت بالاسم المنسوب تدلّ على معناه، وتأتي هي أيضاً بمعنى (ذي تمر)، أو (ذي بغال)، لذا فإن الدلالة على المعنى قد اختزلت من كلمتين اثنتين إلى كلمة واحدة متمثلة بالصيغة الملحقة بالاسم المنسوب، وبناء على ذلك يتضح لنا الأثر الاختزالي في مثل هذه الصيغ الصرفية الملحقة بالاسم المنسوب.

فدلالة النسب في الصيغ الصرفية يشترط أن تكون بمعنى (ذي الشيء)؛ ومعناها (صاحب)، ولا تستعمل إلا مضافة إلى جنس؛ لأن الغرض منها التوصل إلى الوصف بالأجناس، إذ كان يتعدّر الوصف بها دون (ذو)؛ ألا ترى أنك لا تقول: زيد مال ولا طول حتى تقول: (ذو مال وذو طول) (العكبري، د.ت، ج1/ص89)

مما يظهر أن العلاقة بين ياء النسب والصيغة الصرفية التي تأتي بمعنى (ذي وذات)، هي علاقة شبه تكمن في جانبيين وهما: إن ياء النسب و(ذا وذات) من الألفاظ التي تشترك في باب الإضافة ومن هنا يمكن تفسير تسمية باب النسب عند القدامى باب الإضافة، وأما الثاني، فهو إن (ذا وذات) وياء النسب من الأدوات المتسلطة أو المختصة بالأسماء ولا يمكن أن تتسلط على الأفعال؛ فالعلة في أن تحمل هذه الصيغ على معنى النسب هي علة شبه قائمة على التسلط.

ومن أبرز الصيغ الصرفية التي حملت العلامة الوظيفية الجوهريّة هي: (فعال، وفاعل، وفعل)،

فعال:

الأصل في هذه الصيغة أنها للمبالغة، وهي أكثر الصيغ شيوعاً؛ لأنها تدلّ على الكثرة والمبالغة، والحرفة والصناعة تقتضي الاستمرار والإعادة والتجدد والمعاناة والملازمة.

وتكون هذه الصيغة للنسب لما كان صاحب شيء يزاوله ويعالجه ويلزمه بوجه من الوجوه كالصناعة والمعالجة: كالفراء: الذي يبيع الفراء، والرّقاء: الذي يرفأ الثوب، والوشاء: الذي يعمل الوشي، والنساج، والوشاء والدباج: الذي يعمل الديباج والأكيسة والمُسوح ونحوها، والطّباع: الذي يطبع السيوف أي يعملها، والجلّاء: الذي يجلو الأواني، والخزّاف: الذي يبيع الخزف، والنّبّال: الذي يتخذ النّبّال، وحرفته النّبّالة (الإسكافي، 1997م، ص312-313).

فاعل:

تكون هذه الصيغة لما كان صاحب شيء من غير مزاولة وكثرة معالجة، فالذي صنعه النّبّال يقال له: نّبّال، وصاحب النبل من غير صنعة (نابل)، قال سيبويه: "وأما ما يكون ذا شيء وليس بصنعة يعالجها، فإنه ممّا يكون (فاعلاً)، وذلك قولك لذي الذرع: دارع، ولذي النبل: نابل، ولذي النشاب: ناشب، ولذي التمر: تامر، ولذي اللبن: لابن" (سيبويه، 1430هـ-2009م، ج3/ص381).

ومما حمل على من وزن فاعل على هذا الباب الصفات المذكورة التي يوصف بها المؤنث نحو: حائض وطامث وعافر، وحذف التاء من هذه الصفات محمول على أن المراد منه النسب لا إجراؤه مجرى الفعل؛ لأنها ولو جرت على الفعل لكانت بالتاء وهو مذهب الخليل وسيبويه (سيبويه، 1430هـ-2009م، ج3/ص383).

فعل:

الأصل في هذه الصيغة أن تقع في باب الصفات المشبهة باسم الفاعل فيما دلّ على الصفات والأدواء الباطنية، إلا أنها تخرج إلى معنى النسب إذا دلّت على مزاوله مهنة أو صنعة ما، ومن ذلك قولهم: رجل عمل وطعم وليس، ومنه قول الراجز:

لستُ بلبليّ ولكنني نهرٌ

لأدُلُّج الليل ولكن ابتكرُ

أراد: ولكنني نهاري، أي عامل في النهار" (سيبويه، 1430هـ-2009م ج3/ص384).

وعليه فإذا كانت الصفات بشكل عام تؤدي وظيفة صرفية وهي الاتصاف بالحدث، وتؤدي وظائف فرعية بواسطة معاني التصريف، فإن صيغته الفرعية تؤدي إلى جانب ذلك وظائف صرفية تتضح بدلالة صفة الفاعل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الانقطاع والتجدد، وصيغة المبالغة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل المبالغة والتكثير، والصفة المشبهة تدل على وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام (الساقية، 1397هـ - 1977م، ص 209) إلا أن هذه الصفات قد يُعدل بها عن معنى الصيغة الصرفية المتعارف عليه ويرشحها لأداء معنى وظيفي آخر، وهو (معنى النسب) يحدد بقرينة السياق على سبيل الحمل على المعنى الذي يسهم باتساع الدلالة.

ولم تقتصر الصيغ الصرفية المحمولة على باب النسب على الصيغ الثلاث السابقة، بل ظهرت زيادة على ذلك صيغ صرفية أخرى أدت وظيفة النسب ولكنها أقل استعمالاً إذا قيست بالصيغ الأولى، نحو:

(فعل): جاء في التاج: "ورجل بكر في حاجته، كندس، وبكر، كحذر، وبكير، كأبير: قوي على البكور وبكر وبكير كلاهما على النسب؛ إذ لا فعل له ثلاثياً بسيطاً" (الزبيدي، 1385هـ - 1965م، مادة: (بكر)).

(فعل): جاء في اللسان: "وأمر دعر: مخوف، على النسب (ابن منظور، د.ت، مادة: (دعر)).

(فعل): جاء في التاج: "والوُحج، بضمّين: الفراع العليظة، على النسب، كأنه جمع واكح أو وكوح، إذ لا يسوغ أن يكون جمع مستوًح وقد استوًكحت: غلظت" (الزبيدي، 1385هـ - 1965م مادة: (وكح)).

(فعل و فعل): جاء في اللسان: "ورجل دهن ودهن كلاًهما على النسب، وكأن دهننا مغير من دهن (ابن منظور، د.ت، مادة: (دهن)).

(فعل): جاء في اللسان: "وثقف الخل ثقافة وثقف، فهو ثقيف وثقيف، بالثديدي، الأخيرة على النسب" (ابن منظور، د.ت، مادة: (ثقف)).

(فعل): جاء في التاج: "ورجل بكر في حاجته، كندس، وبكر، كحذر، وبكير، كأبير: قوي على البكور وبكر وبكير كلاهما على النسب؛ إذ لا فعل له ثلاثياً بسيطاً" (الزبيدي، 1385هـ - 1965م مادة: (بكر)).

(مفعول): جاء في اللسان: "والتبتك الأمر: اختلط والتبس. وأمر ملتبك: ملتبس، على النسب" (ابن منظور، د.ت مادة: (لبك)).

(مفعول): جاء في اللسان: "وتقل الشيء ثقلاً: تغيرت رائحته. والنقل: ترك الطيب. رجل تقل أي غير متطيب بين النقل، وامرأة ثقلة ومثقال؛ الأخيرة على النسب" (ابن منظور، د.ت مادة: (تقل)). ونحوها: "ومقول: كمقول؛ قال سيبويه: هو على النسب" (ابن منظور، د.ت، مادة: (قول)).

(مفعول): جاء في التاج: "قال ابن بري: أما مريض فعلى النسب؛ أي ذات رضيع، كما تقول: طيبة مشد؛ أي ذات شادين، وعليه قول امرئ القيس.

فمهلك حبلتي قد طرقت ومريض *** فألهيتها عن ذي تمانم مخلول.

إلخ فهذا على النسب، وليس جارياً على الفعل" (الزبيدي، 1385هـ - 1965م، مادة: (رضع)).

(مفعول): جاء في اللسان: "وأدرت المرأة المغزل، وهي مدرّة ومدر؛ الأخيرة على النسب، إذا فتلته فتلاً شديداً فرأينته كأنه واقف من شدة دورانه (ابن منظور، د.ت، مادة: (در)).

(مفعول): جاء في اللسان: "ورجل حظيط وحظي، على النسب، ومحظوظ، كُله: ذو حظ من الرزق، ولم أسمع لمحظوظ يفعل يعني أنهم لم يقولوا حظي" (ابن منظور، د.ت، مادة: (حظي)).

(مفعول): جاء في اللسان: "وفي التنزيل العزيز: ﴿السَّمَاءُ مُنْقَطِرَةٌ بِهِ﴾ (سورة المزمل: 18) ذكر على النسب كما قالوا دجاجة مفضل. (ابن منظور، د.ت، مادة: (فطر)).

(فعلالة): جاء في التاج: "ويروى: تزيقي، الحمر ذواقّة، على المثل، والنسب، قال ابن مقبل: سقني بصهباء ذواقّة *** متى ما تلين عظامي تلين" (الزبيدي، 1385هـ - 1965م، مادة: (درق)).

وبعد، فالمعاجم اللغوية تزخر بشواهد عديدة على دلالة كل صيغة من الصيغ السابقة على معنى النسب، واكتفينا بمثال واحد على كل واحدة منها تجنباً للإطالة، وإنما تذكر المثل؛ لكي يلقى قليلاً عن كثيرها كما قال ابن جني.

يمكن القول: إن النسب بالصيغة هو ضرب من ضروب خروج الصيغة الصرفية عن النمط اللغوي المتعارف عليه أو العدول عن الأصل إلى غيره، وهو ضرب من ضروب الحمل على المعنى الذي يسم اللغة بالأتساع.

يلحظ في صيغ النسب أنه قد تعدد فيها المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة، وتشير هذه الظاهرة إلى طبيعة الدلالة في الصيغة

الصرفية، إذ نجد في الصيغة الواحدة معاني مشتركة تدل على معانٍ عدة قبل أن يتحدّد المعنى المراد من القرائن. ومن ذلك ما كان من اسم الفاعل ومبالغته والصفة المشبهة، إذ يُعدّل بها عن معانيها الوظيفية الأساسية في الاشتقاق إلى معانٍ حادثة في النسب.

ثانياً: النسب بالياء المخففة:

ذهب الصرفيون القدامى إلى أنّ الأصل في النسب أن يقع بلاحة الياء المشددة، قال أبو الحسن الوراق: "اعلم أنّ النسب معناه إضافة شيء؛ وإنما تشدّد ياءه لأنّ النسبة تصير لازمة للمنسوب، فصارت هذه الإضافة أشدّ مبالغة من سائر الإضافات فشدّوا ياءها ليدلوا على هذا المعنى (الوراق، 1422هـ-2002م، ص349).

ومما عدّ من شواذ النسب القياسي تخفيف الياء، وقولهم: رَجُلٌ يَمَانٍ، منسوب إلى (اليمن) كان في الأصل، يَمَنِي، فزادوا ألفاً قبل النون، وحذفوا ياء النسبة. وتهامة، كانت في الأصل تَهَمَة، فزادوا ألفاً، فقالوا تهام. وهذا قول الخليل وسيبويه (الأزهري، 1421هـ-2001م، مادة: (يمن)).

وجاء في التاج: "وهو شاميّ، بغير همز، وشاميّ، بالمدّ، وشامّ، كسحاب، وكذلك تهام ويمنان، زادوا ألفاً فخففوا ياء النسبة. قال ابن بري: شاهد شام في النسبة قول أبي الذرداء ميسرة: فهاتيك النجوم وهنّ خُرُسٌ *** ينحَنّ على معاوية الشّام" (الزبيدي، 1385هـ-1965م مادة: (شام)).

وقال السيوطي في باب النسب غير المشدّد: "كلّ نسب فهو مشدّد إلا في ثلاثة مواضع: يمان، وشام، وتهام، قال ابن خالويه وزاد في الصحاح: نباط" (السيوطي، د.ت، ج2/ص101).

ثالثاً: النسب باستخدام صيغة الجمع ولاحقة تاء التانيث:

هنا النسب: وتزاد الهاء في الجمع لإرادة معنى النسب في الواحد عوضاً عن ياء النسب كالمهالبة، والصّجاعة، والصقالبة، والصّيارفة، والتبابعة في المهالبة والمسامعة الصّجعميين، وكذا الباقي والعلّة في حذف إحدى ياء النسب؛ لأنّ ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يُقال في النسبة إلى رجال: رجاليّ، بل رجُلِيّ... فحذف ياء النسبة ثمّ جمّع بالتاء فصار التاء كالبديل من الياء، كما أبدلت من الياء في نحو: فرزانة وجاحجة (الجبالي، 2004م، المجلد 18، الإصدار 2، 2004م).

قال المبرد: "فأما قولهم الأزارقة، فهذا من باب النسب آخر، وهو أن يسمّى كلّ واحد منهم باسم الأب إذا كانوا ينسبون، ونظيره المهالبة، والمسامعة، والمناذرة، والغساسنة" (المبرد، 1413هـ-1993م، ج2/ص211).

وقال صاحب المحكم: التبابعة ملوك اليمن واحدتهم تبع؛ لأنهم يتبع بعضهم بعضاً كلّما هلك واحد قام آخر تابعاً له في سيرته، وزادوا الباء في التبابعة لإرادة النسب (ابن سيده، 1421هـ-2000م، مادة: (تبع)).

رابعاً: النسب باستخدام لاحقة الكاف:

تستعمل لاحقة الكاف للدلالة على النسب، ولكنها أقل استعمالاً إذا قيست بغيرها من الحروف، جاء في الصحاح قال: "الهنداكة الهنود، والكاف زائدة، نُسيوا إلى الهند على غير قياس (ابن منظور، د.ت، مادة: (هند)). فقد جاء الاسم دالاً بذاته على معنى النسب مستغنياً عن لاحقة الياء.

قال كثير عزة:

وَمَقْرَبَةٌ دُهْمٌ وَكُمْتُ كَأَنَّهَا *** طَمَاطُمٌ يُوفُونَ الْوُفُورَ هِنَادِكُ.

أراد بالهنداكة رجال الهند (ابن منظور، د.ت، مادة: (هند)).

ويمكن القول: إنّ لاحقة (الكاف) من المورفيمات الصرفية المقيدة، التي استعملت للدلالة على معنى النسب على الرغم من مجيئها خارجة عن سلطان التقعيد فلم تشملها أطر القياس، إلّا أنّها حملت العلامة الوظيفية لمعنى النسب.

مما يلحظ أنّ العلامة الوظيفية هي الأساس الذي يعتمد عليه في الحكم بانتفاء الكلمة إلى باب النسب، على الرغم من خلو بعض الأنماط من العلامة الشكلية وهي ياء النسبة المشددة، وبناءً على ذلك اختلف فالصرفيون العرب في منهج تقسيمهم للأسماء المنسوبة؛ فمنهم من اعتمد الأسس الشكلية حسب، ومنهم من اعتمد الأسس الوظيفية، ومنهم من جمع بين الأساسين، و بهذا فقد تتوّعت الحدود واختلفت المقاييس التي اعتمدت في ضبط حدود الاسم المنسوب.

المطلب الثالث: دلالات النسب. (وظائفه السياقية)

يعدّ النسب من المباحث الصرفية التي أولاها الصرفيون عنايةً من حيث دراسة التّعابير اللفظية التي تطرأ على بنى الأسماء المنسوبة،

فوضعوا لذلك أنظمة وقواعد محكمة لأغلب قضاياها، إلا أن الجانب الدلالي لم تظهر عنايتهم به كما في الجانبين الصوتي والصرفي، فلم يتجاوز ما أوردوه عن الجانب الدلالي إشارات محدّدة، أثناء حديثهم عن التغيرات اللفظية، فلم يؤطروا قواعد خاصة بذلك.

وتطالعنا الكتب الصرفية بأنّ للنسب دلالات محدّدة نحو: الدلالة على النوع أو العرق الذي يتبع له الفرد، نحو: عرب: عربي..، والدلالة على الوطن، نحو: أردن: أردني، والدلالة على مهنة أو طبيعة عمل الفرد، نحو: تجارة: تجاري، اقتصاد: اقتصادي، والدلالة على صفة مرتبطة بالشيء، نحو: ذهب: ذهبي، إلا أنّ هذه الدلالات لا تقي بالمعاني البلاغية والسياقية للنسبة؛ فلننسب أغراض مجازية يخرج إليها، لم يتناولها الصرفيون ودارسو البلاغة في مصتفاتهم، يمكن التوصل إليها من دلالة النصّ وسياقه، إذ إنّ النسبة قد تفتح فضاءات من الدلالات: كالتخصيص والتوضيح وما ينطوي تحتها من أغراض تدعو إليه؛ كالمدح، والذم، والتقرير وغيرها الكثير، وهذه طائفة من المعاني التي تقضي إليها دلالة النسب:

دلالة التشريف:

التشريف في اللغة هو التعظيم والتبجيل تعظيمه، تبجيله أي لي الشرف والخُطوة (ابن منظور، د.ت، مادة: (شرف)). ومن أبرز ما توفّر على دلالة النسبة على معنى التشريف والتعظيم، نسبة القرآن إلى العربية، إذ ورد ذكرها في القرآن الكريم إحدى عشرة مرة، كلّها في وصف اللسان، الذي نزل به نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (سورة يوسف: 2) ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا وَصَرَّفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ ﴾ (سورة طه: 113)، ﴿ كَتَبْنَا فَصَلَاتَ آيَاتِهِ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ (سورة فصلت: 18)

فاختيار اللغة العربية لغة القرآن هو - بلا شك - تشريف لها من بين سائر اللغات واللهجات، لتكون لغة خطاب الله تعالى الأخير إلى البشر؛ فالتشريف نزول القرآن بها؛ لأنّها لغة اصطفاه الله تعالى من بين اللغات جميعها لتكون وعاء لكتابه الخالد. جاءت النسبة في هذا المقام؛ لتدلّ على تشريف المنسوب إليه، لا على تشريف المنسوب، واختيار مادة النزول وما تصرف منها للكلام عن مصدر القرآن الكريم فيه تشريف وتكريم لهذا الكتاب وبيان علو منزلته كما قال تعالى: ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (سورة الزخرف: 3) فالنزول لا يكون إلا من علو.

دلالة المدح:

المدح هو الثناء باللسان على الجميل الاختياريّ قصداً (الجرجاني، 1407هـ-1987م، ص116)، وقد ذكر القيرواني أنّ بلاغة الألفاظ تكون عند المادح؛ فهو يسلك طريقة الإيضاح والإشادة بذكر الممدوح ليتوجّه إليه بإبراز صفاته وخصاله لتكون الأمر الممدوح به، أي أنّ مدح الفعل أو الصفة يكون ترفيهاً فيه بمدحه، ومدح الفاعل بفعله أو صفته حتّى عليه (القيرواني، 1401هـ-1981م، ج2/ص128).

ومن الأمثلة المتوافرة على خروج النسب إلى دلالة المدح وصف النبي - صلى الله عليه وسلم - بوصف (الأمي)، وأصل هذا اللفظ كان يستعمل عند نسبة أحد أفراد الأمة إليها، فكان العربي يطلق على أبناء القبائل ليميز نسبته من نسبة اليهود وغيرهم من سكان شبه الجزيرة العربية، ثمّ نظر الناس إلى جهل العرب بالكتابة؛ فاكتسب لفظ (الأمي) معنى هامشياً وهو: من جهل القراءة والكتابة، فتحول المعنى من النسبة إلى الأمة إلى النسبة إلى جهل الكتابة والقراءة (حسان، د.ت، ج1/ص327) وعلى هذا جاء قوله تعالى ﴿ وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي ﴾ (سورة البقرة: 78)

فلو نظرنا إلى معنى كلمة (أمي)، لوجدناها واقعة في نطاق الدلالة على صفة ملازمة للمنسوب، وهي كما عرّفها الراغب الاصفهاني في مفردات غريب القرآن (الأمي): هو الذي لا يكتب ولا يقرأ من كتاب، وفي اللسان يقول ابن منظور: (معنى الأمي المنسوب إلى ما عليه جبلته أمّه أي لا يكتب، ... فكأنه نسب إلى ما يولد عليه)، وهي صفة تحمل في طياتها معنى الطعن والرمي بالجهل.

فلما ظهر النبي - صلى الله عليه وسلم - وأراد العرب المسلمون أن يفخروا بظهوره بينهم قالوا: (النبي الأمي) على معنى المنسوب إلى أمة العرب في مقابل أنبياء بني إسرائيل، ونجد أنّ هذه الصفة وُصف بها الرسول - صلى الله عليه وسلم - في موضعين من كتاب الله، في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ﴾ (سورة الاعراف: 157)، لاحظ المقابلة بين لفظي (الأمي) ومكتوباً) وما تدلّ عليه من التحدي (حسان، د.ت ج1/ص327). وقوله تعالى ﴿ فَأَمْنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ ﴾ (سورة الاعراف: 158)

وقد خصّه السياق بالأميّة مدحاً، والأميّة وصف خصّ الله به من رسله محمداً - صلى الله عليه وسلم - وبذلك الأميّة كانت فيه وصف كمال فيه، مع أنّها في غيره وصف نقصان، وصارت أميته آية على كون ما حصل له إنّما هو من فيوضات إلهية (ابن

عاشور، 1994م، ج9/ص133).

فنسبة الأُمِّيَّة للرسول عليه الصَّلَاة والسَّلَام فيها دلالة المدح والتعظيم والتحدّي، فهي ليست كالأُمِّيَّة لسائر الناس، التي تعدّ مطعناً ورمياً بالجهل، وهذه صفة لرسولنا الكريم من الأهمّيّة بمكان، بل هي من دلائل النّبوة، ولا مطعن ولا مذمّة فيها؛ لأنّها صفة مدح وكمال، بل في ذلك تقرير لنبوته، وإقامة الحجّة الكاملة على الخلق؛ وترتّب عليها عقلاً أنّ هذا القرآن من عند الله - عز وجل. وممّا يُحمل على معنى المدح قولهم: "أيها الملك الملائكيّ الصفات، والسيد صاحب الخلق المحمديّ، أنت ملك وحيد دهرك" (التهانوي، 1996م، ج2/ص202)

دلالة التّهكّم والسّخرية:

يقع الاسم المنسوب في مقام التّهكّم والسّخرية إذا جاء في غير سياق التواصل المتعارف عليه، بهدف النيل سلباً من شخص أو فكرة، فيُعدّل بالحديث من مسار الجدّ إلى مسار الهزل في كثير من الأحيان.

وممّا يقع في هذا المقام قول العرب: (تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه) (الميداني، د.ت، ج2/ص371) وهو مثل يُضرب للنيه بلا منظر ولا سابقة، وهو للنعمان بن المنذر، وأصل قولهم: تسمع بالمعيديّ لا أن تراه أنّ رجلاً من بني تميم، يُقال له: ضمّرة كان يغير على مسالح النعمان بن المنذر، حتى إذا عيل صبرالنعمان كتب إليه: أن ادخل في طاعتي، ولك مائة من الإبل، فقبلها وأتاه، فلمّا نظر إليه ازدراه، وكان ضمّرة دميماً، فقال: تسمع بالمعيديّ لا أن تراه، فقال ضمّرة: مهلاً أيها الملك، إنّ الرجال لا يُكالون بالصيعان، وإنّما بأصغريه، قلبه ولسانه، إنّ قاتل قاتل بجنان، وإنّ نطق، نطق ببيان. قال: صدقت لله درك.

فكان الغرض من الخطاب عدم الاعتداد بالمخاطب والتقليل من شأنه وقيمته، فالسياق وقرائن الحال تشير إلى أنّ النسب إلى (المعيديّ) خارج عن معناه الحقيقيّ في الدلالة على الأصل والنسب، بل أفاد حينئذٍ الاستهزاء والسّخرية، وممّا زاد تأكيد معنى الدّم والسّخرية، عندما وصفه في نهاية المثل (خير من أن تراه).

ومن أمثال العرب التي تحمل فيها دلالة النسب على معنى التّهكّم والسّخرية قولهم: "كن عصامياً، ولا تكن عظامياً، يضرب في تباهة الرجل من غير قديم، وهو الذي تسميه العرب (الخارجي): وهو الذي خرج بنفسه من غير أوليّة كانت له. (الميداني، د.ت، ج2/ص371). (وقولهم: ولا تُكنّ عظامياً، أي هو الذي يفتخرُ بعظام آبائه وأجداده النّخرة، وليس له وفضل بنفسه. وهو أدنى المنازل)

يُقال: إنّه وُصف عند الحجاج رجلٌ بالجهل، وكانت له إليه حاجة، فقلّ له في نفسه: لأخْتَبِرْتَهُ، ثم قال له حين دخل عليه: أعصامياً أنت أم عظامياً؟ يريد أشرفُ أنت بنفسك أم تفخر بأبائك الذين صاروا عظاماً؟ فقلّ الرجل: أنا عصاميّ وعظامي، فقلّ الحجاج: هذا أفضل الناس، وقضى حاجته، وزاده، ومكث عنده مدة، ثم فاته فوجده أجهل الناس، فقلّ له: تصدّقني وإلا قتلتك، قال له: قل ما بدا لك وأصدّقك، قال: كيف أجبتني بما أجبتني لما سألتك عما سألتك؟ قال له: والله لم أعلم أعصامياً خير أم عظامياً، فخشيت أن أقول أحدهما فأخطي، فقلت: أقول كليهما، فإنّ ضرني أحدهما نفعني الآخر وكان الحجاج ظنّ أنه أراد: أفتخرُ بنفسني لفضلي وبأبائي لشرفهم، فقلّ الحجاج عند ذلك: المقاديرُ تُصَيِّرُ العيّ خطيباً، فذهبت مثلاً (الميداني، د.ت، ج2/ص371).

فلانّ عصامياً وعظامياً، فهي أعلى مراتب المدح أي: شريفُ النّفسِ والمنصبِ والنسب. وعليه يحمل قول كثير:

أبا مروان لست بخارجي *** وليس قديماً مجدك بانتحال

أما قولهم: فلانّ عصامياً أو خارجي: يُضرب في تباهة الرجل من غير قديم، وهو الذي تسميه العرب (الخارجي)، أي ليس لأبائه فضلٌ في نسبهم. وهو أدنى منزلة من المنزلة السابقة.

وعليه نجد أنّ الأسماء المنسوبة: (المعيديّ، وعظامي، وخارجي)، استعملت في سياقات التّهكّم والسّخرية، وذلك بمجيء الأسماء المنسوبة في مقامات، ظاهرها المدح، وباطنها القدح أو الدّم، وللتنظيم دور بارز في إظهار دلالة الدّم في النسب في بعض الأنماط اللهجيّة المعاصرة.

دلالة الفخر

الفخر من الدلالات التي يمكن أن يخرج إليها النسب، ويكون ذلك بذكر الاسم المنسوب في مقام تعداد الصفات الكريمة لمن يفخر وتحسين السيئات منها

وممّا توافر على معنى الفخر قول أحد الأعراب مخاطباً الأصمعيّ:

ولستُ بنحوي يلوك لسانه * * ولكن سليقي أقول فأعرب

قال اللّيث: السليقي من الكلام ما لا يُتعاهدُ إغرابُهُ، وهو فصيح بليغ في السمع عثورٌ في النّحو. وقال غيره: السليقي من الكلام

ما تكلّم به البدويّ بطبّعه ولغّته، وإنّ كان غيّرهُ من الكلام أثر وأحسن" (الزبيدي، 1385هـ - 1965م، مادة: (سلق)).
ويبدو أنّ الشاعر يهجو أهل النّحو بفساد السّليقة العربيّة، ويفتخر بنسبة نفسه إلى السّليقة بأنّه يجري على طبيعته في الكلام ولا يلحن كالنّحاة (ابن منظور، د.ت، مادة: (سلق)). فهو يرى أنّ سليقته اللغويّة هي مصدر فخره والتباهي بما جاء متأصلاً في لغته لحفاظه عليها والحرص عليها من أدنى شائبة، أمّا في قوله: (ولست بنحويّ) فكأنّه أراد أنّ يذمه ويتنذّر عليه، ويُعيّره بتقرّره في اكتساب اللغة من طريق التقعيد؛ لأنّ المتكلّم بالسّليقة لا يكاد يشعر بخصائص كلامه من حيث الأصوات والأبنية والتراكيب، لأنّ المتكلّم بالسّليقة ينطق بطريقة آلية غير واعية من غير تعمد إعراب، على عكس النّحويّ الذي ينطق ويسوق كلامه بطريقة معيارية واعية. لكنّ النسبة إلى (النّحويّ) قد ترد في مقام آخر لغرض المدح أو الفخر؛ لأنّ أعلام النّحو أهل ذوق، وقد أعطاهم الله الدقّة في الفهم للتفريق بين المعاني، ولا ننكر أنّ الخليل نحويّ، وهو إمام في العربيّة، وشيخ النحويّين سيبويه، فإنّه تمرّس بكلام العرب حتى أجاد فنونه، وقس على ذلك الأئمة المتقدمين والمتأخرين من النّحاة.

دلالة الذّم:

ومن الأمثلة التي خرج فيها النّسب إلى معنى الذّم قول النّعالبيّ: فإذا كان فضولياً داخلأ فيما لا يعنيه، متكلّفاً ما لا يلزمه قالوا: هو وصيّ لآدم (النّعالبيّ، 1998م، ص5).

الْفُضُولِيّ: مُنْسُوبٌ إِلَى الْفُضُولِ، وَرَجُلٌ فَضُولِيّ: الَّذِي يَتَدَخَّلُ فِيمَا لَا يَعْنِيهِ (ابن منظور، د.ت، مادة: (فضل)).

وممّا توافر على مجيء النّسب لإفادة معنى الذّم، ما ذكر من روايات كثيرة تشير إلى ضعة النّسب إلى قبيلة باهلة، ومنها:

قول زهير بن أبي سلمى (زهير، 1408هـ - 1988م، ص75):

إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ * * * لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمُدْرَعُ

المعنى: إذا تزوّج رجل من باهلة امرأة من حنظلة، وأتى منها بولد؛ فهو المذرع؛ أي الذي أمه أشرف من أبيه. ففي هذا البيت إشارة إلى أنّ النّسب إلى قبيلة باهلة فيه ضعة وذم للقبيلة، في حين أفاد المدح والفخر بقبيلة حنظلة.

وقيل لبعض العرب: أيسرّك أنّ تدخل الجنة وأنّت باهليّ؟ فقال: نعم، بشرط ألا يعلم أهل الجنّة بأنّي باهليّ، والأخبار في ذلك كثيرة. منها قول الشّاعر: (ابن خلكان، د.ت، ج2/ ص352).

لَوْ قِيلَ لِلْكَلبِ يَا بَاهِلِيَّ * * * عَوَى الْكَلْبُ مِنْ لَوْمِ هَذَا النَّسَبِ

فقد اكتسبت النسبة إلى قبيلة باهلة في كلّ من الأمثلة السابقة معنى الذّم والقذح.

ومن القبائل التي كانت وضعية الشّأن عند العرب قبيلة (سلول)، وسلول عندهم أقلّ العرب وأذلهم وقال:

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو أَنَّنِي بَنُ طَاهِرًا... فَجَاءَ سَلُولِيّ فَبَالَ عَلَى رِجْلِي

فَقُلْتُ: اقْطَعُوهَا بَارِكَ اللَّهُ فِيكُمْ... فَأِنِّي كَرِيمٌ غَيْرٌ مُنْخَلِهَا رَحْلِي

ومنها المثل الذي جاء على لسان عامر بن الطفيل: (أغدة كغدة النّجير وموت في بيت سلولية) وهو مثل عربيّ يضرب في خصّلتين إحداهما شرّ من الأخرى. والغدة: مرض يأخذ الإبل في أصول أعناقها. وسلول: قبيلة عربيّة حقيرة، اتّهم صاحب المثل بأنّه كان يتردّد على امرأة (سلولية) ومات عندها.

وممّا توافر على معنى الذّم، قول عامر بن الطفيل يهجو قوماً (ابن الطفيل، 1399هـ - 1979م، ص122):

سُودَ صِنَاعِيَّةٍ إِذَا مَا أَرَادُوا * * * صَدَرَتْ عَنْوَدُهُمْ وَلَمَّا تَحَلَبَ

صَلَحَ صِلَامِعَةٌ كَأَنَّوْفَهُمْ * * * بَعْرَ يَنْظُمُهُ الْوَالِدُ بِمَلْعَبِ.

لَا يَخْطُبُونَ الْكِرَامَ بِنَاتِهِمْ * * * وَتَشِيبُ أُمَّهُمْ وَلَمَّا تَخْطَبَ

صِنَاعِيَّةٌ: الَّذِينَ يَصْنَعُونَ الْمَالَ وَيُسْمِنُونَ فَصْلَانَهُمْ وَلَا يَسْقُونَ أَلْبَانَ إِبِلِهِمُ الْأَضْيَافَ، وَالنّسب جاء هنا بفتح الصاد وتخفيف الياء وهو ذمّ لهم.

والمعول عليه في تحديد المعاني هو السياق، إذ يقول العزّ بن عبدالسلام: "السياق مرشد إلى تبيين المجملات، وترجيح المحتملات، وتقرير الواضحات، وكلّ ذلك بعرف الاستعمال، فكل صفة وقعت في سياق المدح كانت مدحاً، وكلّ صفة وقعت في سياق الذّم كانت ذمّاً، فما كان مدحاً بالوضع، فوقع في سياق الذّم، صار ذمّاً واستهزاءً وتهكماً بعرف الاستعمال" (ابن الجوزية، د.ت، ج4/ ص11).

دلالة التّقرير:

وذلك إذا قصد من النّسب حمل المخاطب على الاعتراف وتأكيد الموضوع، قد استقرّ عنده، وذلك عندما يكون الموضوع من

الشيوخ بمنزلة المعلومة المعروفة لكل فرد، فيحمل كل مخاطب على الإقرار بذلك.

ومن الألفاظ المنسوبة التي تحمل دلالة التقرير عبارة: (من البدهي، ومن الطبيعي، غريزي)، وغيرها من العبارات، التي تستعمل في أبواب النسب في وصف الاستعمالات التي تكون قريبة المعنى ظاهرة الدلالة؛ بل إن وضوح معناها وظهوره يكون لدرجة أنها لا تخفى على أحد؛ بل إن المتأمل ليقف متسائلاً عن الحكمة في ذكرها على هذه الدرجة من الوضوح، ومن ذلك قولنا: (هذا أمرٌ بدهيٌ لا يختلف فيه اثنان).

المبالغة والتكثير والتعظيم:

يخرج الاسم المنسوب للدلالة على المبالغة إذا اتصف بصفة على نحو التكثير والإفراط، بحيث يكون نسبه بما يوصف به الآخرون، الذين هم دونه في مقدار تلك الصفة؛ ما يفضي إلى التقليل والقصور، فتكون النسبة إلى تلك الصفة فيها دلالة على مخالفة نمط الوصف المألوف على سبيل المبالغة والتكثير.

ومن ذلك لحاق ياء النسبة أسماء أبعاض الجسد مبنية على (فعال) أو مزيداً في آخرها ألف ونون للدلالة على عظمها، كقولهم: أنافي للعظيم الأنف، ورأسي للعظيم الرأس، وعضادي للعظيم العضد، وفخادي للعظيم الفخذ (السيوطي، 1413هـ-1992م، ج3/ص407).

ومن النسب الذي يحفظ ولا يقاس عليه قولهم: (رقباني)، و (جُماني) و (شُعْراني) و (لُخْياني) للعظيم الرقبة، والجُمة، والشعر، والحية (ابن مالك، 1960م، ج4/ص1966).

جاء في كتاب سيبويه في باب الإضافة على غير طريقته: "فمن ذلك قولهم في الطويل الجُمة: (جُماني)، وفي الطويل الحية: (لُخْياني)، وفي الغليظ الرقبة: (رُقْباني)، فإن سميت برقبة أو جُمة أو لحية، قلت: (رُقْبِي، ولُخْيِي، وجُمِي، ولحوي)، ذلك لأن المعنى قد تحول، إنما أردت حيث قلت: (جُماني) الطويل الجُمة، وحيث قلت: (لُخْياني): الطويل الحية" (سيبويه، 1430هـ-2009م، ج3: ص380، والميزد، 1413هـ-1993م، ج3/ص144).

وفي المخصص أمثلة كثيرة على خروج النسب إلى معنى التكثير والمبالغة منها: سَبْلاني: ضخم السبلة، ورجل شعشعاني: طويل خفيف اللحم، مشبه بالخمير المشعشع، ورجل كلماني: جيد الكلام فصيح، ورجل منظراني: حسن المنظر، وكذلك مخبراني (ابن سيده، د.ت، ج1/ص65، ج2/ص70، ج2/ص112، ج2/ص152، ج4/ص80)

دلالة التعجب والتَهويل:

يخرج النسب إلى معنى التعجب، إذا كان الأمر المتحصل في الاسم المنسوب على خلاف العادة، وأكثر ما نجد هذا المعنى في كثير من المدون والمروي من أشكال القصص القديمة والحكايات الشعبية، التي تحتوي في جزء كبير منها على الخيال، وأحاديث شائقة جذابة، تعتمد الخرافة والأساطير.

وإن النسبة الواقعة في بعض الكلمات من نحو: خُرافي، أسطوري، عجائبي، غرائبي، غفريتي تفضي إلى معنى التعجب والتَهويل. أسطوري مفرد اسم منسوب إلى أسطورة، وهو كل أمر غير واقعي أو غير حقيقي، نحو: (حكايات أسطورية) (بطولة أسطورية): خارقة للعادة - شخصية خرافية أو عجائبية: أي قامت بأشياء تبدو خارقة للعادة لا وجود لها إلا في الحقيقة، وإنما هي مجرد تخيلات دون وجود سبب عقلي أو منطقي مبني على العلم والمعرفة.

دلالة اللون:

تدخل الألوان وظلالها في عوالم الطبيعة كعلم الفلك وعلم المعادن وصفات الأحجار والنبات والحيوان، وحتى الخيول والأدخنة والألبسة، فدلالة الألوان رحيبة فسيحة، وهي بحاجة إلى دراسات معمقة من التحليل الواعي من منظور اللغة والفيزياء والفن وغيرها؛ ولألوان دور في تحديد انطباعات الأشخاص وثقافتهم فتصبح ذات رموز تدخل في ثقافات الناس وتقاليدهم.

وقد اتخذت النسبة إلى بعض الصفات الدلالة على اللون، ومن ذلك: قيل في صفة الزمرد: (ذباي) بمعنى أنه يشبه الذباب الأخضر؛ لأنه يمنع عن حامله الذباب كما شاع (الأنطاقي، 1999م، ج1/ص180).

وتجدر الإشارة إلى أن العرب تقول للأسود أخضر. ومن ذلك الخضرة في ألوان البشر: السمرة. والخضرة (بضم الخاء وسكون الضاد) قبيلة من العرب سموها بذلك لخضرة ألوانهم، أي سمرتها، ومنهم الشاعر الحكم الخضري. وفي لهجتنا يقال في وصف بشرة شخص، سمرته خفيفة فلان (خُضْراني أو مخضّراني).

وجاء في كتاب العين:(الفُعايُّ): الرّجل الأحمر الذي يَتَقَشَّرُ أنفه من شدّة حُمْرته" (الفراهيدي، 1410هـ، مادة (فقع) ج1/ص176).

وجاء في المخصص: والقُبطيّة (بضمّ القاف وتثقل الياء): ثياب بيض من كَتَان، تتخذ بمصر، فلما ألزمت هذا الاسم غيروا اللفظ ليعرف، فالإنسان قِبطي (بكسر القاف)، والثوب قُبطي بضمّ القاف(ابن سيده، د.ت، مادة (قبط)).
وقد يقع الاسم المنسوب إلى اللون لتخصيص لون شيء ما عن غيره، ومن ذلك قولهم: جمل صهباني أصهب اللون، الخداري: الأسود من السّحاب (السيوطي، د.ت، ج2/ص250)، من نحو: أرزقي، وردّي، برتقالي...إلخ.
الدلالة الزمانية:

يكون الاسم المنسوب زمنياً يوصف به المنسوب ونحو ذلك: العصر الجليدي، البرونزي، الحجري، الجاهلي، الإسلامي، الأموي، العباسي، الزنكي، المملوكي الأيوبي، العثماني.

وقد تقع هذه الدلالة في أجزاء زمانية قصيرة محددة، ومنه الليل النّهار الصّبح العشاء...إلخ، ومنه قول الراجز:

لستُ بلبليّ ولكنني نَهْرُ

لأدُلجُ الليلَ ولكن ابتكرُ

أراد: ولكنني نهاري، أي عامل في النّهار" (سبويه، 1430هـ - 2009م، ج3، ص384).

رجل دُهريّ بضمّ الدال قديم، وبتحها (دُهري) لا يؤمن بالآخرة(ابن سيده، د.ت، ج9/ص62)، ولعلّ التّريق بين ضمّ الدال وفتحها جاء لأمن اللبس.

ومن ذلك ما جاء في المقامة البغداديّة: " وَلَيْكُنْ لَيْلِي الْعُمْرِ، يُؤْمِي النَّشْرِ" (الهمذاني، 1426هـ - 2005م، ص98).
الدلالة على الجهة أو المكان:

يكون الاسم المنسوب محددًا لعلاقة مكانية أو جهة يوصف به المنسوب.

أمّا العلاقة المكانية فمن نحو: مكّي، شاميّ، عراقيّ، أردنيّ، وأيّ نسبة تقع إلى بلد أو مكان معين.

وأما تحديد الجهة فمن نحو: قوله تعالى: ﴿ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَّا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ (سورة النور: 35)، ﴿ وَمَا كُنْتُ بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ إِذْ قَضَيْتُنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ الْأَمْرَ ﴾ (سورة القصص: 44)

ومن أقوال العرب الدالة على الجهة قولهم: (الفوقاني): نسبة إلى فوق، (سفلاني): نسبة إلى سفلى. (تحتاني): نسبة إلى تحت، (الجواني): نسبة إلى الجوّ، بمعنى باطن الشيء (البراني): نسبة إلى البرّ بمعنى خارج الشيء، ومنه: "من أصلح جوانيته، أصلح الله برانيه"، وهو من كلام سلمان الفارسيّ، وقد أخذت كلمة (البراني) معنى الشيء الخارجي، وقد ذكر الزمخشريّ في (أساس البلاغة) افتح الباب البراني(الزمخشري، 1419هـ - 1998م، ج1/ص55) "واستعملها في المعنى الحقيقيّ قبل أن يذكر المجازات.

دلالة المعتقد الدينيّ:

وذلك يقع في باب النسبة إلى كلّ ما يطلق على مجموعة من الأفكار والعقائد التي توضّح أفكار معتقبيها والغاية من الحياة والكون، من نحو: إسلاميّ، نصرانيّ، يهوديّ، بوذيّ، هندوسيّ...إلخ.

دلالة المذاهب والاتجاهات الفكرية:

يخرج النسب للدلالة على المذهب أو الاتجاه الذي يعتقده الشخص صواباً ويدين به سواء أكان ما يذهب إليه صواباً أم خطأ، وهذه المذاهب تختلف باختلاف مصادرها وباختلاف مفاهيم الناس لها من دينيّة وغير دينيّة، وما يتبع ذلك من اختلاف في فنونها من فقهيّة أو لغويّة أو رياضيّة أو علوم عقلية تجريبية أو فلسفات أو غير ذلك. نحو: بصريّ، كوفيّ، بغداديّ، شافعيّ، حنبلّيّ، مالكيّ، معتزليّ، أشعريّ، باطنيّ، علمانيّ، رأسماليّ، اشتراكيّ، حزبيّ، يساريّ، يمينيّ، وسطيّ...إلخ.

دلالة الاختصاص في أبواب الحقول العلميّة ومجالاتها:

على معنى التخصيص بعلم نبغ فيه المنسوب إليه في أيّ حقل من الحقول العلميّة على تنوّع مجالاتها ومشاربها: وهذه الدلالة نجدها في جميع العلوم الكونيّة على اختلافاتها المتعددة من فقهيّة، أو لغويّة، أو علوم عقلية تجريبية، أو فلسفات.

معجميّ، نحويّ، نقديّ، قواعديّ، صرفيّ، تركيبّي، تحليليّ، وصفيّ، جيوفيزيائيّ، دائريّ، جغرافيّ، زلزاليّ، أفقيّ، عموديّ، الجوفيّة، الحلقيّة، اللهويّة، الشجرية، الذلعيّة، النطعية، اللثويّة الأسليّة، الشفويّة.

و دلالة النسب على الاختصاص في أبواب الحقول العلميّة ومجالاتها واسعة لا يمكن حصرها.

الدلالة على الحرفة أو الصناعة:

وذلك عندما يقع الاسم المنسوب دالاً على كل ما أشار إلى كسب أو عمل أو أي نشاط يتفاعل فيه الإنسان مع بيئته المحيطة به ليطوعها لاحتياجاته، ويصنع منها عالم أحلامه.

اتجهت العرب إلى تسمية من يزاول مهنة من المهن مهما كانت طبيعتها، سواء أكانت بيعاً أو صناعةً أو علاجاً، بطريقة إضافة لاحقة النسبة الياء إلى صيغ الجمع، ومن صور ذلك: النفاقية، والكبودية، والبورادية، والهرايسية، والشرائحية، والببطية، والحصري، والمرأحي (القرشي، 1976م، انظر الصفحات: 158، 159، 175، 176، 335، 339، 347).

ومما يُحمل على دلالة النسب على معنى الحرفة مما توافرت فيه العلامة الجوهرية للنسب على الرغم من الاستغناء عن لاحقة ياء النسبة، ببناء (فعل) في الحرف عن إلحاق ياء النسب كقولهم: (بقال)، و (بزاز) وحداد، وخباط، وجمال وكلاب، وخباز، وسقاء، وقزاز، ونجار (ابن مالك، 1960م، ج4/ص1962، و السيوطي، 1413هـ-1992م، ج3/ص407). وقالوا لبياع العطر، وبياع البتوت، وهي الأكيسة عطار وعطري، وبتات وبتتي (ابن مالك، 1960م، ج4/ص1960-1964). ومنها التعالبي: سُمي بذلك نسبة إلى خياطة جلود الثعالب وعملها، وقيل له ذلك؛ لأنه كان فزاة. (ابن خلكان، د. ت، ج2/ص352).

دلالة التصنيف العددي:

ويتمثل ذلك بدلالة الاسم المنسوب إلى رقم، حسب تسلسل عددي مقصود، يمكن الاستدلال باستعماله على أمر معين. نحو: أحادي، ثنائي، ثلاثي، رباعي، عشري، مئوي، ألفي...إلخ.

دلالة معاقبة ياء النسب لتاء التأنيث في تمييز الواحد من الجمع:

تلحق ياء النسب أسماء الأجناس لتجعله فرداً منها، وهو المستعمل في كثير من زيادتها لتمييز الواحد من الجنس في المخلوقات. لذلك أشركوا بين هاء التأنيث وياء النسبة في تمييز الواحد من الجمع ف (حبشي و حبش)، و (زنجي وزنج)، و (تركي وتركي) بمنزلة: (تمرة وتمر)، و (نخلة ونخل)، و (ثيرة وثير) (ابن مالك، 1960م، ج4/ص1960).

فإذا أُريد النسب إلى ما في حكم جمع التكسير من الكلمات الدالة على جماعة من غير أن ينطبق عليها تعريفه؛ ولا أن تسمى باسمه، أو تلحق به - وجب النسب إلى لفظها؛ فيدخل في هذا اسم الجمع؛ كقوم، ورهط، والنسب إليهما: قومي ورهطي، ويدخل أيضاً اسم الجنس الجمعي؛ الذي يفرق بينه وبين واحدة بالياء المشددة أو بالتاء، كترك، وروم، وشجر وورق، والنسب إليها: تركي، ورومي، وشجري، وورقي، وهذا نسب يوقع في اللبس؛ لاشتراكه بين المفرد والجمع، فيكون التفرقة والتعيين بالقرائن التي توضح نوع المنسوب إليه (حسن، د. ت، ج1/ص22).

فيلاحظ أن بنى النسب وصيغته قد غيّرت معنى الكلام وأثرت في مضمونه، فإن تناول البنية والصيغة داخل التركيب يساعد على بيان العلاقة الموجودة بينهما؛ إذ إنها لا تسير في اتجاه واحد حسب السياق، ومن مظاهر ذلك القرينة المقامية، والسياقية، وأحوال المخاطبين.

دلالة الإشعار بالعجمة:

أشار اللغويون إلى أن الزيادة تأتي للإشعار بعجمة اللفظ، وحُمل على ذلك زيادة ما يُسمى بـ(هاء العجمة)، وربما سمّوها هاء الإشعار بالعجمة. وهي هاء زائدة تدخلها العرب فيجمع اللفظ المعرب للدلالة على أن الواحد أعجمي معرب، كجمعهم الجورب على جوربية (الجبالي، 2004م، ص349-376).

ويغلب على الأسماء المنسوبة في هذا الباب أن تقع في باب الأعجمية الداخلة في نطاق أسماء الأجناس؛ لذلك هذه العجمة لا تمنع من الصرف، لذا تجتمع في هذا النوع من الأسماء دلالة النسب والعجمة في آن معاً، نحو: الأساورة (قوم من العجم بالبصرة، نزلوها قديماً). ونحو: الأحامرة (قوم من العجم نزلوا الكوفة قديماً).

ومن أمثلتها أيضاً: المسامعة والمناذرة والمهالبة، والأزرقة وقالوا: البرابرة والسيابجة، فاجتمع فيها الأعجمية وأنها من الإضافة، إنما يعني البربريين، والسيبجيين، كما أردت بالمسامعة المسمعين (سيبويه، 1430هـ-2009م، ج3/ص621).

ومن أمثلة ذلك زيادة الهاء في كلمة " الموازنة " للإشعار بالعجمة، قال سيبويه: وزعم الخليل أن أكثر ما وجدوه في كلامهم مكسراً بالهاء، قال: وربما قالوا: مؤزج كالكياح (سيبويه، 1430هـ-2009م، ج3/ص620). وقال ابن سيده: "المؤزج - الخف فارسي معرب، قال سيبويه، هو بالفارسية مؤزّه، والجمع: مؤازجة. ألقوا الهاء إشعاراً بالعجمة كالصوّالجة" (ابن سيده، د. ت، ج1/ص410).

دلالة الأصل أو النوع:

يقع ذلك عندما يكون الاسم المنسوب دالاً على مجموعة من خصائص جنس معين تميّزه من غيره من الأنواع أو الأصول. نحو: آدمي مفرد اسم منسوب إلى آدم. ونحو: بشري، إنساني، حيواني نباتي، حديدي، نارّي، عربي، أجنبي. وعليه فإنّ المقاصد الأسلوبية للاسم المنسوب متعددة تنعم باللطائف التي يدلّ عليها السياق في الأنماط الاستعمالية، فالأغراض لا تتحصر فيما ذكرناه، فهناك أغراض أخرى يمكن أن يدركها المخاطب، وفق معرفته بمقاصد المتكلم.

الخاتمة

1. إنّ من أهمّ من الأمور التي ينبغي مراعاتها والتركيز عليها أثناء تقسيم الكلام النظر إلى المعايير الشكلية والمعنوية التي تضبط التقسيم وتسوّغه.
2. إنّ المعايير التي انتهجها الصرفيون العرب في تقسيمهم للكلام لم تكن واحدة؛ فمنهم من اعتمد الأسس الشكلية حسب، ومنهم من اعتمد الأسس الوظيفية، ومنهم من جمع بين الأساسين، وبهذا فقد تتوّعت الحدود واختلقت المقاييس التي اعتمدت في ضبط حدود الاسم المنسوب.
3. إنّ العلامة الشكلية للنسب ليست مؤشراً حقيقياً، يؤكّد تصنيف الكلمة إلى باب النسب، فقد وردت العديد من الألفاظ المختومة بباء مشدّدة، لكنّها لا تدلّ على معنى النسبة.
4. إنّ للسياق دوراً خطيراً لا يمكن إغفاله في تحديد العلامة الجوهرية للنسب، إذ يجب فيه مراعاة مقتضيات المعنى وتحقيق أمن اللبس في الصيغة الدالة على معنى النسب بعد خروجها عن معناها الأصلي الذي وضعت له.
5. لم يول علماء الصرف اهتمامهم بالتّغييرات المعنوية؛ فكان جِلّ اهتمامهم بالتّغييرات اللفظية، إذ لم يتعدّ ما أوردوه في هذا الجانب إشارات محدّدة.
6. إنّ ما أوردته الصرفيون والبلاغيون من دلالات على النسب اقتصر على دلالات أساسية أربع، هي: الدلالة على النوع أو العرق، والدلالة على الوطن، والدلالة على مهنة، الدلالة على صفة مرتبطة بالشيء، هذه الدلالات لا تفي بالمعاني البلاغية والسياقية للأسماء المنسوبة إذا ما نظرنا إليها من الناحية التداولية الاستعمالية.
7. إنّ المعاني الصرفية تعين المتكلم على اختيار الصيغة التي يعبر بها عن مقصده، فالدلالات التي يؤدّيها النسب جعلت المتكلم يولي الصيغة عناية خاصة ملتفتاً إلى أثرها في المخاطب.

المصادر والمراجع

- ابن أبي سلمى، (ز)، (1408هـ_1988م) ديوانه، تحقيق: عليّ محمّد فاعور، ط1، بيروت_ لبنان، دار الكتب العلميّة.
- الأزهري، (خ) (1427هـ-2006)، شرح التصريح على التوضيح (أوالتصريح بمضمون التوضيح في النحو)، تحقيق محمد باسل عيون السود، ط2). بيروت- لبنان، دار الكتب العلميّة.
- الأزهري، (م) (1421هـ/2001م) : تهذيب اللّغة، إشراف : محمد عوض مرعب، علّق عليها : عُمر سلامي، وعبد الكريم حامد، تقديم : فاطمة محمد أصلان، ط1)، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي.
- الأسترابادّي، (ر) (1395هـ/1975م) : شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهد له (عبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزّرفاز، محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط) بيروت، لبنان، دار الكتب العلميّة.
- الإسكافي، (م) (1997م)، مبادئ اللغة، تحقيق: يحيى عابنة وعبدالقادر الخليل، ط1) الأردن، وزارة الثقافة.
- الأسمر، (ر)، (1418هـ-1997م) المعجم المفضل في علم الصرف، بيروت- لبنان، دار الكتب العلميّة.
- الأشموني، (ع) (1939م) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط2)، مصر، مطبعة مصطفى الباب الحلبيّ.
- الأنطاكي، (د) (1999م)، تنكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجائب، دار الفكر الإسلاميّ الحديث..
- التّهانوي، (م)، (1996م)، كشف اصطلاحات الفنون تحقيق: عليّ دحروج، ط1) بيروت_ لبنان، مكتبة لبنان ناشرون.
- الثعلبي، (أ) (1998م)، الكناية والتعريض، تحقيق: عائشة حسين فريد، دار قباء للطباعة والنّشر.
- الجبالي: (ح)، (2004م) دور هاء التأنيث في الجمع" قراءة في لسان العرب"، مجلة جامعة النّجاح للأبحاث - العلوم الإنسانية - المجلد 18، الإصدار 2، (376-349).

- ابن جنّي، (ع)، (2010م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، (ط5) الهيئة المصرية العامة للكتاب.
 حسان، (ت)، البيان في روائع القرآن (دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني)، (ط3) القاهرة، عالم الكتب.
 حسن، (ع)، النحو الوافي، ط(15)، القاهرة، دار المعارف.
 ابن خلكان، (أ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، بيروت - لبنان. دار الثقافة،
 الزبيدي، (م)، (1385هـ - 1965م) تاج العروس من جواهر القاموس تحقيق: عبد الستار أحمد فراج وآخرين، الكويت، التراث العربي
 سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.
 الزركشي، (ب)، (1957م) البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية.
 الزمخشري، (م) (ت538هـ)، أساس البلاغة، تحقيق: محمد باسل عيون السود، بيروت. لبنان، دار الكتب العلمية، ط1،
 (1419هـ - 1998م).
 الزمخشري، (م) (1421هـ - 2001م)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعلوم الأقبول في وجوه التأويل، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، (ط2)،
 بيروت - لبنان، دار إحياء التراث العربي.
 الساقى، (م)، (1397هـ - 1977م)، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، مكتبة الخانجي، القاهرة.
 السامرائي، (ف)، (2006م)، معاني الأبنية في العربية، دار عمّار للنشر والتوزيع،
 ابن السراج، (م)، (1417هـ - 1996م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط3، مؤسسة الرسالة.
 السمين الحلبي، (ش)، (1986م) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد الخراط، (ط1)، دمشق، دار القلم.
 السوسوة، (ع)، (1999م) النسب إلى الجمع في العربية "مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق: مجمع اللغة العربية مج 74، ج 2، 323
 - 350.
 سيبويه، (ع) (1340هـ/2009م): الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، (ط5)، القاهرة، مكتبة الخانجي.
 ابن سيده، (ح) (1421هـ/2000م) : المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد هندائي، منشورات محمد علي بيضون، (ط1)،
 بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية.
 ابن سيده، (ح)، المخصّص، تحقيق: لجنة إحياء التراث العربي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان .
 السيوطي، (ج)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى ورفاقه، دار الفكر.
 السيوطي، (ج)، (1413هـ - 1992م) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة.
 الشاطبي، (أ)، (1428هـ - 2007م)، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، (ط1)
 معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
 الشريف الجرجاني، (ع)، (1407هـ - 1987م) التعريفات، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، ط1، عالم الكتب.
 ابن الطّفل، (ع) ، ديوانه، (1399هـ - 1979م) بيروت لبنان، دار صادر.
 ابن عاشور، (م)، (1984م) التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، تونس، الدار التونسية للنشر.
 العايد، (س)، (1987م)، شواذ النسب "بحوث ودراسات في اللغة العربية وآدابها: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - كلية اللغة
 العربية ج 1: 73 - 125.
 عابنة، (ي)، (2016م) الصّرف العربيّ التحليليّ (نظرات معاصرة)، ، ط1، إربد، دار الكتاب النّقافيّ.
 عبد الجليل، (ع)، علم الصّرف الصّوتي، (1998)، سلسلة الدّراسات اللغويّة.
 العكبري، (أ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقي عبدالإله نبهان وغازي طليمات.
 عمر، (أ)، (1414 - 1994م) النحو الأساسي، ط4، الكويت، ذات السلاسل.
 الفراهيدي، (خ) (1410هـ) : كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، د.إبراهيم السامرائي، ط2، مطبعة الصدر، مؤسسة دار الهجرة.
 القرشي، (م) (1976م)، معالم القرية في أحكام الحسبة، تحقيق: محمد محمود شعبان، وصادق أحمد عيس بالمطيعي، الهيئة المصرية للكتاب.
 القيرواني، (ح) (1401هـ - 1981م)، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط5، دار الجبل.
 ابن قيم الجوزية، (م) بدائع الفوائد، تحقيق: علي بن محمد العمران، بيروت، لبنان، دار الكتاب العربي.
 كميل، (م)، (2012م)، شواذ النسب في العربية: الظواهر والعلل، رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.
 اللبدي، (م)، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، (1405هـ - 1985م)، ط1، بيروت، مؤسسة الرسالة.
 ابن مالك، (ج)، (1982م) شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
 الميرد، (م)، (1413هـ - 1993م)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أحمد الذاللي، ط2، مؤسسة الرسالة.
 الميرد، (م) ، المقترض، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، بيروت، عالم الكتب.
 مطلوب، (أ)، (1988م) زيادة الألف والنون في النسب "مجلة المجمع العلمي: المجمع العلمي العراقي مج40، ج1، 137 - 176.
 المعيني، (م)، (1982م)، الصيغ الإفرادية العربية نشأتها وتطورها، لبصرة، جامعة البصرة.

ابن منظور، (ج)، لسان العرب، ط1، بيروت - لبنان، دار صادر.
الميداني، (أ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، دار الفكر.
النّجار، (ط)، ما جاء على لفظ المنسوب وليس بمنسوب، شبكة الألوكة (www.alukah.net)
الوزّاق، (م)، (1422هـ-2002م)، العلل في النّحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، بيروت- لبنان، دار الكتب العلميّة.
ابن يعيش، (م) (643 هـ)، شرح المفصّل، القاهرة، مكتبة المتنبّي.

Attribution in Arabic in terms of Form, Function and Significance

*Atef Adel Almahameed, Imad-Edeen Nayif Alshamare,
Mansour Abdulkarim Al-Kafaween, Nadia Hussein Altowaisat **

ABSTRACT

Ancient linguists studied attribution through its phonetic and morphological structure. However, studying attribution through its relationship with other words and the significance it leads to did not receive much attention from them. They studied some of them, but there are other meanings of attribution which were not mentioned by linguists in their works. Nonetheless, its significance in linguistic uses can be revealed despite the difference in its social and situational context. This study aimed to clarify the formal and intrinsic marks of attribution and their importance in linguistic and morphological classification. It also purported to explain the purposes and the significance that attribution can lead to. Moreover, this study elucidates the different contexts in which attribution can be used by explaining its specific meaning and its different metaphorical meanings.

Keywords: Attribution, formal marks, intrinsic marks, the significance of attribution.

* Department of Arabic Language and literature , Al-Hussein Bin talal University, Ma'an-Jordan.
Received on 14/12/2018 and Accepted for Publication on 1/5/2019.